أزمة الكساد الكبير 1929

أ. رولامي عبد الحميد

ماهي أزمة الكساد الكبير ؟

أزمة اقتصادية بدأت في عام 1929م ودامت حتى سنوات الثلاثينات وبداية الأربعينيات

بدأت في أمريكا مع انهيار سوق الأسهم في 29 أكتوبر 1929 والمسمى بالثلاثاء الأسود ثم انتشرت في كامل الدول الصناعية

مراحل تطور أزمة الكساد

1

بعد تراجع القوة الاقتصادية لأوروبا غزت الصناعة الأمريكية الأسواق العالمية، فعرف اقتصادها فترة من الازدهار والرخاء بفعل استفادتها من فعالية التنظيم الصناعي وارتفاع مردودية الفلاحة وكثرة الاستهلاك. لكن رغم ازدهار الاقتصاد الأمريكي فإنه كان يعاني من نقاط ضعف عديدة، كانخفاض أسعار المواد الفلاحية، وضعف أجور العمال، وعدم مسايرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج، إضافة إلى انتشار المضاربة التجارية والمالية مما جعل أسعار الأسهم لا تسير الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات.

مراحل تطور أزمة الكساد

2

بدأت المشكلة بارتفاع فائض الإنتاج مقابل تراجع الإستهلاك ما أدى إلى انخفاض الأسعار والأرباح، وهو ما خلق موجة إفلاس في المؤسسات الصناعية والتجارية، فتفشيت البطالة وانخفض الدخل فزاد الركود، وانتقل الأمر إلى انهيار البورصة

مراحل تطور أزمة الكساد

3

ظهرت الأزمة الاقتصادية بوضوح انطلاقا من بورصة وول ستريت (نيويورك) يوم 24 أكتوبر 1929 بعد طرح 13 مليون سهم للبيع دفعة واحدة، فأصبح العرض أكثر من الطلب فانهارت قيمة الأسهم، وهو ما نشر الذعر لدى المستثمرين في البورصة، فبادر الوسطاء الماليون إلى البيع بكثافة، ليجد آلاف المساهمين بعد ذلك أنفسهم مفلسين، وتبع انهيار البورصة ركودا اقتصاديا هائلا.

مراحل تطور أزمة الكساد

4

خسر مؤشر داو جونز المنهار 22.6% من قيمته يوم 24 أكتوبر، كما بلغت الخسائر الإجمالية بين 22 أكتوبر و13 نوفمبر ثلاثين مليار دولار، ولم يحل عام 1932 حتى كان مؤشر داو جونز قد فقد 89% من قيمته.

مراحل تطور أزمة الكساد

5

توقفت البنوك عن إقراض المصانع ما أدى إلى إغلاق معظمها، فانخفض الإنتاج وانكمش الاقتصاد وانتشرت البطالة، وبحلول عام 1932 كان قد انخفض الناتج الصناعي المحلي الأمريكي إلى 54% من مستواه عام 1929، وارتفع مستوى البطالة ما بين 25 و 30% أي ما بين 12 و 15 مليون عاطل عن العمل.

مراحل تطور أزمة الكساد

6

بدأت البنوك أيضا بالإفلاس تباعا نتيجة عجز المؤسسات عن الوفاء بديونها من جهة، وخوف المواطنين وسعيهم لسحب أموالهم من البنوك من جهة أخرى، فأفلس عام 1929 لوحده 624 بنك، وارتفع الرقم إلى 2300 بنك بعد عامين فقط (1931).

مراحل تطور أزمة الكساد

7

تضرر قطاع الفلاحة أيضا، فتضخم الإنتاج، وانخفضت الأسعار بنسبة 40% إلى 60%، وعجز الفلاحون عن تسديد الديون، وما زاد من عمق الأزمة أنها رافقت مواسم من الجفاف والقحط والعواصف الترابية الشديدة، وسميت هذه الظاهرة بـ "عواصف الغبار".

مراحل تطور أزمة الكساد

8

ضعفت المبادلات التجارية الدولية فتقلصت قيمتها
من 3000 مليار دولار سنة 1929 إلى 990 مليار
دولار سنة 1933.

مراحل تطور أزمة الكساد

9

ضغط أصحاب البنوك والمصانع على حكومة الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات لمواجهة الأزمة، فقامت الحكومة الأمريكية باسترجاع كميات كبيرة من أموالها من مصارف في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، وهو ما نشر الأزمة في أوروبا.

لاحتواء الأزمة قامت الحكومة الأمريكية بعدة إجراءات

القيام بإصلاحات نقدية مستعجلة أهمها تخفيض قيمة الدولار

إنشاء مؤسسات لرعاية ضحايا الأزمة

إعانة العاطلين عن العمل وإنشاء مكاتب العمالة لتوفير الشغل، إضافة إلى تحديد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور

إصدار قوانين لدعم واستقرار قطاع الزراعة، منها قانون التوازن الفلاحي الهادف إلى تخفيض الإنتاج للرفع من الأسعار

إصدار قوانين لإصلاح القطاع الصناعي

إصدار قوانين لإصلاح المنظومة المصرفية، منها قانون تصحيح استخدام الأوراق المالية (1934) وقانون الإنقاذ البنكي الذي دعم البنوك للخروج من الأزمة

أجبرت الأزمة الدول الرأسمالية على التدخل في الاقتصاد بشكل مباشر عبر الاستثمار، وهو ما ظهر جليا الولايات المتحدة في عهد روزفلت من خلال الخطة الجديدة New Deal، والتي تضمنت عدة برامج مست عدة قطاعات أهمها

القطاع المالي: دعم البنوك الأكثر تضررا، مع فرض رقابة حكومية على عمل البنوك والبورصة، ومنع تصدير الذهب والأموال، ومنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات

القطاع الفلاحي: تقديم تعويضات للفلاحين الراغبين في تخفيض الإنتاج، وتقديم مساعدات للفلاحين المثقلين بالديون

القطاع الصناعي: تقليص الإنتاج وتخفيض مدة العمل

القطاع الاجتماعي: إنجاز مشاريع كبرى لتشغيل العاطلين، وإستحداث تعويضات البطالة، والتأمين على الشيخوخة، وتحديد الحد الأدنى للأجور

فرضت الدول الأوروبية أيضا إجراءات لمواجهة الأزمة منها فرض السياسة الحمائية على أسواقها ومستعمراتها، وتقييد الواردات من الدول الأخرى، مع إجراءات دعم وتشجيع للإنتاج الوطني

الملاحظ أن أزمة 1929 أثرت بعمق على بنية النظام الرأسمالي العالمي وحوّلته من ليبرالية مطلقة إلى ليبرالية تدخلية

كان من نتائج الأزمة أيضا وصول النازيين إلى الحكم في ألمانيا (1933)،
وفرضهم إجراءات اشتراكية لمواجهة مخلفات الأزمة الاقتصادية منها

تحديد الإنتاج والأسعار والأرباح، ومراقبة المبادلات التجارية

فرض نظام التعاونيات المختلطة

تخفيض الأجور ومنع الإضراب

فصل المارك الألماني عن الارتباط بالذهب

تشغيل العاطلين عن العمل في الخدمة العسكرية الإجبارية وورشات
الأشغال العمومية ومعامل صناعة الأسلحة

تعتبر الأزمة الاقتصادية لعام 1929 نتيجة من
نتائج الحرب العالمية الأولى، وسببا من أسباب
قيام الحرب العالمية الثانية